وزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود يلقي كلمته

النائب عودة الرويعي متحدثا خلال الحلقة

خلال افتتاح الحلقات النقاشية التي تعقدها لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية

الغانم : «أهل مكة أدرى بشعابها» واللجوء إلى المتخصصين وأصحاب الخبرة أمر ضروري

- التشاور الذي يتبعه المجلس ولجانه المختلفة قبل إقرار اي قانون يعد نهجا جديدا
- الحرية مبدأ دستوري لكن لا يمكن لأحد أن يقبل ان يتحول البلد إلى حالة من الفوضى

اهل الخبرة والمتخصصون حضروا للأخذ برأيهم في القانون

جانب من الحلقة النقاشية

- النواب يمثلون الشعب لكن عند مناقشة القوانين لابد من اللجوء الى أصحاب الخبرة
- أثق بقدرة النخبة المشاركة على إيجاد تشريعات وقوانين تناسب المرحلة

- لا يمكن للنواب والوزراء أن يطوروا مجتمعاً ما ما لم يكون هناك مشاركة مجتمعية
- الحمود : السلطة التشريعية لن تقبل بأي تشريع يخالف الدستور او يمس الحريات وكلنا في مركب الكويت
- المسودة بشأن تعديلات قانوني المرئي والمسموع لا يدخل ضمنها مواقع التواصل الاجتماعي
- الحكومة حريصة على تعزيز الحريات في الدولة ترجمة للدستور الكويتي
- الرويعي : يجب أن نكون متسقين مع انفسنا ومع مفهوم الحريات والتشريعات التي تنظم هذه الامور

قال رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ان نهج عقد الحلقات النقاشية والتشاور الذي يتبعه المجلس ولجانه المختلفة قبل اقرار اي قانون يعد نهجا جديدا للمجلس يستهدف فيه الاستفادة من اشراك كل شرائح المجتمع والمختصين في اي قانون.

واضاف الغانم في كلمة له خلال افتتاح الحلقات النقاشية التي تعقدها لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية هنا امس بشان مشروع قانون الاعلام الالكتروني الجديد والتعديلات المقدمة على قانوني المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر ان الهدف من الحلقات النقاشية هو اشراك جميع شرائح المجتمع والمختصين في اي قانون يناقشه المجلس.

واشار الى التجربة السابقة للحلقات النقاشية حول القانون رقم 5 لسنة 2005 بشان بلدية الكويت وقانون اللجوء الى المحكمة الدستورية.

واوضح "انه من باب اهل مكة ادرى بشعابها فانه لايمكن ان يكون عضو مجلس الامة عالما وعارفا بكل التخصصات والمجالات" لافتا الى ان النواب يمثلون الشعب في المجلس لكن عند مناقشة القوانين التخصصية لابد من اللجوء الى المتخصصين واصحاب الخبرة حتى لاتكون هناك نواقص في القوانين التي يصدرها المجلس.

وذكر انه بعد اجراء المشاورات مع المشاركين واخذ راي اهل الاختصاص صدرت العديد من القوانين لافتا الى ان الحلقات النقاشية بشان قوانين الاعلام تمثل تحديا حول كيفية ايجاد التوازن بين مبدا الحرية وتنظيم العمل بحيث لايكون هناك "افراط او تفريط".

واضاف رئيس مجلس الامة ان الحرية مبدأ دستوري اساسي لا يمكن التنازل عنه مبينا انه في الوقت نفسه لا يمكن لاحد ان يقبل ان تتحول البلد الى حالة من الفوضى.

وقال ان كيفية ايجاد التوازن بين هذين الامرين امر ليس بالسهل ويمثل تحديا معربا عن ثقته بقدرة النخبة المشاركة في الحلقات النقاشية على مواجهة هذا التحدي وايجاد تشريعات وقوانين تتناسب مع هذه المرحلة وتحافظ على الحرية وتجسد ان الحرية مسؤولية تحفظ حقوق الجميع.

واكد ان التوصيات التي ستخرج بها هذه الحلقات النقاشية سيكون لها انعكاس مباشر على القوانين التي ستخرج ويصوت عليها المجلس مبينا انه " لا يمكن للنواب والوزراء ان يطوروا مجتمعا ما ما لم يكون هناك مشاركة مجتمعية فاعلة من كل المجالات والقطاعات اذ لا يمكن للمجلس ان يعمل منفردا".

من جانبه جدد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود في كلمته امام الحلقة النقاشية موقف الحكومة في سعيها الى تنظيم الاعلام ومراجعة قانونه مضيفا ان السلطة التشريعية "لن تقبل باي تشريع يخالف الدستور او يمس الحريات وكلنا في مركب الكويت".

وقال ان "المسودة بشان تعديلات قانوني المرئي والمسموع تتحدث عن الاعلام المهني الالكتروني ولا يدخل ضمنها التواصل الاجتماعي والمواقع الشخصية" مشيرا الى ان "هذا القانون الحالي جديد ووجود اي ملاحظات من المغردين واصحاب المواقع يعد اضافة للمشروع". واكد حرص الحكومة على تعزيز الحريات في الدولة ترجمة للدستور الكويتي معربا عن شكره وتقديره لاعضاء اللجنة التعليمية البرلمانية ورئيس مجلس الامة على اهتمامهم بموضوع قانون الاعلام الالكتروني المهني.

واضاف ان الحكومة وضعت تصوراتها واستمعت الى جميع الاراء النيرة الخاصة بالقانون الجديد مبينا ان فريق وزارة الاعلام سيدرس كل الملاحظات التي ترد من الجهات المعنية على هذا القانون.

من جهته قال رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية الدكتور عودة الرويعي في كلمته ان الحلقات النقاشية التي انطلقت اليوم " امس " وتستمر ثلاثة ايام تستهدف الخروج بقانون متكامل في شان الاعلام.

واضاف الرويعي انه "ليس من المنطقي ان تتسع الفجوة بين ماهو كائن وبين ما ينبغي ان يكون" مبينا انه يجب ان نكون متسقين مع انفسنا ومع مفهوم الحريات والتشريعات التي تنظم هذه الامور.

واعرب عن امله ان يتم تشكيل لجنة لصياغة قوانين الاعلام بشكل متكامل وشامل مؤكدا ان اللجنة ستستمع للجميع وستتفاعل مع ما يطرح في الحلقات النقاشية من اجل الخروج باقضل صيغة لقوانين الاعلاومن جانبة قال النائب د. عبد الرحمن الجيران انه خلال هذا المجلس منذ بداية الفصل التشريعي تمت مناقشة اكثر من 600 قانون وهذا يدل على التزاحم التشريعي

واضاف خلال مداخلته في الحلقة النقاشية لمناقشة تعديلات قانون المرئي والمسموع اوجه رسالة الى الاعلاميين فالعالم شهد الجيل الرابع من الحروب التي تدار عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تم توظيفها بشكل سئ

وتابع للاسف اعمدة الدخان مازالت تتصاعد في الشرق الاوسط واوضح ان هناك فوكس تركيز على دول الخليج والجزيرة العربية

وقال الجيران ان التقارير تؤكد ان 400% هي نسبة الزيادة في الاقبال علي وسائل التواصل خلال الفترة الماضية مقابل 90% في خلال هذا الاقليم

وعلى صعيد متصل قالت الوكيل المساعد لشؤون النشر والمطبوعات لولوة السالم ان وجود قانون ينظم الفضاء الالكتروني هو مطلب وطني واجتماعي وان هدفنا هو تنظيم المواقع الالكترونية المعنية فقط وان يكون عندنا كدولة مؤسسات تشريع للنشر الالكتروني اسوه بالدول الاخري

واوضحت السالم قمنا بتشكيل فريق من اختصاصيين من خارج الوزارة لاعداد مشروع القانون مشيرة ان الهدف هو الاطلاع على كل الاراء قبل البت في المشروع

وذكرت اطلقنا ايضا على القوانين في بعض الدول العربية والخليجية والصديقة واستفدنا منها وحاولنا وضع المشروع لهذه الصورة وبينت يبقى المشروع قابلا للتعديل ان كان في مصلحة العمل وقالت السالم نحن في وزارة الاعلام استمعنا الى مقترحات مفيدة وسوف ناخذها بعين الاعتبار وسيكون القانون في خدمة الجميع

لجنة ذوي الإعاقة بحثت منح ذوي الاحتياجات مخصصاً شهرياً لـ 26 بدلا من 18 عاماً

لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة

اجتمعت لجنة ذوي الاعاقة البرلمانية اليوم" امس " واستعرضت الكثير من الاقتراحات بقوانين وكان من ضمنها الاقتراح بشان تعديل المادة 40 مكرر من قانون ذوي الاعاقة والتي تنص علي تقاعد المعاق او من يرعاه اذا توفرت لديه سنوات الخدمة 15 عام للذكور و10 للاناث

واوضح النائب محمد الحويلة ان هناك عدة مقترحات نيابية قدمت بشان عدم التقيد بالمدة وان يمنح التقاعد مباشرة كل من لدية معاق شديدة ومباشرة واضاف كذلك ناقشت اللجنة تعديل المادة 29 من قانون ذوي الاعاقة بخصوص منح الشخص المعاق مخصص شهري الي حين بلوغه 26 عام بدلا من 18 سنة نظرا للطبيعة التي يحتاج لها المعاق وقررت اللجنة تعديل السن الي 26 عام للدارسين لما دون الجامعة وان يمنح حتي سن 30 من يواصل دراسته الجامعية

وذكر الحويلة ان المراة التي ترعي معاق تمنح مخصص شهري بقيمة 250 دينار حتي لو كانت موظفة وذلك بما يخص المعاقين ذوي الاعاقة الشديدة والمتوسطة

واكد انه في الاجتماع المقبل سوف تستدعي اللجنة الهيئة العامة لذوي الاعاقة وتستعرض معها كل المقترحات السابقة للوصول بشانها الي صيغة توافقية تجمع عليها السلطتين التشريعية والتنفيذية ومن ثم ترفع بتقرير كامل الي مجلس الامة لمعالجة بعض القضور في القانون الحالي الخاص بذوي الاعاقة .